

بلومبرج: هبوط الجنيه المصري يمنح صانعي المنسوجات في تركيا ملاذًا جديدًا



سلط تقرير نشرته وكالة بلومبرج الضوء على محاولة المستثمرين الأتراك الاستفادة من انخفاض قيمة العملة المصرية من خلال نقل استثماراتهم الصناعية مثل صناعة المنسوجات إلى مصر.

وأفادت الوكالة الأمريكية أن مصنعي المنسوجات الأتراك يدرسون تحويلًا في استثماراتهم الصناعية إلى مصر بسبب ضعف العملة في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا ووعود الإصلاحات.

وقد سهل تخفيض قيمة العملة المصرية والارتفاع القياسي في أسعار الفائدة إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وأشارت الوكالة إلى أن المنتجين في تركيا - سابع أكبر مصدر للملابس على مستوى العالم - متقلون بمزيج من الحد الأدنى للأجور الأعلى من أقرانهم والعملية التي يقولون إنها قوية للغاية.

وقالت الشركات التركية إن مصر برزت كقاعدة صناعية بديلة، مشيرة إلى انخفاض عملتها بنحو 40% الأسبوع الماضي وانخفاض تكاليف الطاقة.

وقالت الوكالة إن تحول مصر نحو السياسات العقلانية يجعلها منافسًا هائلًا على عتبة تركيا، والشركات التي لديها استثمارات هناك تدرس بالفعل التوسعات المحتملة لمنشآتها، وفقًا لصريف فيات، رئيس قسم الملابس في اتحاد الغرف وتبادل السلع التركي في تركيا.

وكانت الرياح المعاكسة التي تواجه صانعي الملابس في تركيا واضحة حتى قبل أن تسمح مصر للجنيه بالضعف، مع انخفاض صادرات المنسوجات في الشهرين الأولين من هذا العام، مما أدى إلى استمرار الانخفاض السنوي في عام 2023 بأكمله، وفقًا لبيانات من جمعية مصدري المنسوجات في البلاد. وقال البنك المركزي التركي ووزير الخزانة والمالية محمد شيمشك، إن الليرة ستستمر في الارتفاع عند تعديلها وفقًا للتضخم، الذي يقترب من 70%.

وقال فيات إن القوة النسبية للعملة بعد سنوات من الانخفاض الحاد تجعل من المستحيل على المصنعين تمرير زيادات التكلفة إلى المستهلكين.

وبالنسبة لصانعي السياسات، يعد الحفاظ على استقرار الليرة أمراً أساسياً لكبح جماح التضخم.

لقد أصبحت تركيا مكلفة للغاية. ويقول رجال الأعمال إنهم يسرحون العمال. وقال بعضهم إن البلاد «يجب أن تنتقل إلى نقطة لا يتعرض فيها سعر الصرف لضغوط».

ومن المؤكد أن الأمر يتطلب أكثر من مجرد عملة ضعيفة لإحداث تحول حقيقي في الإنتاج. ولطالما اشتكى المستثمرون في مصر من مزاحمة المؤسسات الخاصة من جانب كيانات الدولة. ويضغط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان يعتمان زيادة تمويلهما لمصر بشكل كبير، من أجل تغيير ذلك.

وقال رمضان كايا، رئيس جمعية مصنعي الملابس التركية، إن الليرة بحاجة إلى الانخفاض بمقدار الربع تقريباً من أجل التنافس مع مصر. ومع ذلك، قال إن الاستثمار في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا «ليس شيئاً يمكن أن يحدث في يوم واحد».

بالنسبة لأولئك الذين استثمروا بالفعل في مصر، فإن التغييرات الأخيرة تجعل التوسع عرضاً جذاباً.

وقال سينول سانكايا، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة، إن مجموعة يسيم، وهي شركة تركية لتصنيع العلامات التجارية العالمية بما في ذلك زارا ولاكوست وتومي هيلفيجر، تستثمر في التصنيع في مصر منذ عام 2008 وقد تفكر في تعزيز الاستثمارات.

وقال سانكايا إن المزايا تشمل اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة وتكاليف العمالة تبلغ حوالي 30% من تلك الموجودة في تركيا.